

Distr.: General  
7 October 2015  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة من الممثلة الدائمة  
لنيجيريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه تقييما للأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال فترة رئاسة  
نيجيريا في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. جوي أوغوو

السفيرة

الممثل الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن  
تقييم للأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال فترة رئاسة نيجيريا  
(آب/أغسطس ٢٠١٥)

## مقدمة

خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن، برئاسة نيجيريا، قراراتين وأصدر بيانين رئاسيين وأحد عشر بياناً صحفياً. وعقد المجلس مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي. وعقد ثلاث إحاطات إعلامية في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، وتدارس الحالة الراهنة لتدابير التصدي لفيروس إيبولا على مستوى العالم، وعقد مناقشات بشأن إصلاح قطاع الأمن، وبشأن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

## أفريقيا

### بوروندي

في ٤ آب/أغسطس، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه مقتل اللواء أدولف نشيميريمانغا في ٢ آب/أغسطس، والهجوم العنيف الذي تعرض له بيير كلافر مبونيمبا في ٣ آب/أغسطس. وأشار أعضاء المجلس إلى أنه لا مكان للعنف ودعوا جميع الأطراف إلى التزام الهدوء. وناشدوا حكومة بوروندي وجميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تستأنف حواراً شاملاً.

وفي ١٠ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريهون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، عن الوضع في بوروندي. وأبلغ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية المجلس عن تزايد حدة التوتر في الساحة السياسية إثر اغتيال اللواء نشيميريمانغا ومحاولة اغتيال المدافع عن حقوق الإنسان السيد مبونيمبا. وأبلغ أيضاً عن تجدد نداءات المعارضة إلى استئناف الحوار وتشكيل حكومة وحدة وطنية في البلد. ولاحظ الأمين العام المساعد أن عملية الوساطة التي تضطلع بها جماعة شرق أفريقيا لم تحرز أي تقدم.

ونوه الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى تدهور الحالة الإنسانية في بوروندي. وأفاد بأن حوالي ٩٤ شخصا، معظمهم من صفوف المعارضة، قتلوا في أعمال عنف متصلة بالانتخابات، وأن الكثير أوقفوا واحتجزوا منذ نيسان/أبريل. وأشار كذلك إلى لجوء حوالي ١٨١ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة.

وأصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا أحاطوا فيه علما بالوضع السياسي والإنساني في البلد. وأدانوا اغتيال اللواء نشيميريمانغا في ٢ آب/أغسطس، ومحاولة اغتيال بيير كلافر ميونمبا في ٣ آب/أغسطس. وحثوا حكومة بوروندي على أن تجري تحقيقا مستقلا في تلك الأعمال وعلى أن تكفل تقديم الجناة إلى العدالة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق حيال الوضع السياسي والأمني في بوروندي، ودعوا إلى استئناف الحوار الشامل على الفور بغية تحقيق السلام الدائم في البلد. وشجعوا الحكومة على تيسير العملية. وشدد أعضاء المجلس على دور الوساطة الذي تضطلع به جماعة شرق أفريقيا، ودعوا إلى دعم الجهود المبذولة لإحلال السلام. ورحب أعضاء المجلس باعترام الأمين العام إيفاد مسؤول رفيع المستوى إلى بوروندي.

وفي ٢٨ آب/أغسطس، استمع المجلس، في إطار مشاوراته، إلى إحاطة بشأن الحالة في بوروندي قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وأبلغ الأمين العام المساعد المجلس أن رئيس بوروندي بيير نكورونزيزا أدى اليمين لفترة رئاسة ثالثة في ٢٠ آب/أغسطس، قبل أسبوع من الموعد المقرر لذلك. وأبلغ المجلس أيضا بأن أعضاء الحكومة الجديدة أدوا اليمين في ٢٥ آب/أغسطس، وأن ٥ وزراء من أصل ٢٠ وزيرا ينتمون إلى أحزاب المعارضة.

وأحاط الأمين العام المساعد المجلس علما بخطط الرئيس البوروندي لتجنيد الشباب في صفوف قوات الأمن البوروندي وتدريبهم بغية محاربة الجماعات المعارضة للسلام في البلد. وأبلغ المجلس أن الحوار السياسي في بوروندي لم يستأنف بعد وأن فريقا من إدارة الشؤون السياسية كان في كمبالا حتى ٣٠ آب/أغسطس بغرض التشجيع على إحياء الحوار والنظر في نطاق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أبلغ المجلس أن الأمانة العامة تلقت مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آب/أغسطس من حكومة بوروندي تعرب فيها عن تحفظات بشأن اعترام الأمين العام إرسال مبعوث لدعم دور الوساطة الذي تضطلع به جماعة شرق أفريقيا في بوروندي، وتفضيلها أن يقوم المجتمع الدولي بتعزيز تلك الجهود.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم حيال الوضع السياسي والأمني المتوتر في بوروندي. وحثوا من أن التصريحات العنيفة قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الحرج أصلا في بوروندي وتعرض للخطر المساعي الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار إلى نصابه في البلد.

وشدد أعضاء المجلس على أن الحوار السياسي الشامل هو السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي للتراع، وحثوا حكومة بوروندي وجميع أصحاب المصلحة على الالتزام فوراً باستئناف ذلك الحوار.

وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم للأمين العام في اعتزامه إيفاد مبعوث إلى بوروندي، بالتشاور مع حكومتها، لتيسير استئناف الحوار الرامي إلى تحقيق سلام دائم. وشددوا على ما تتسم به اتفاقات أروشا من أهمية بالنسبة للحوار.

#### جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٣ آب/أغسطس، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه الهجوم الذي تعرضت له قافلة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢ آب/أغسطس بيانغي والذي قتل خلاله أحد أفراد حفظة السلام وأصيب آخرون بجروح. ودعا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التحقيق على وجه السرعة في ذلك الهجوم، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، وتقديم الجناة إلى العدالة.

وفي ٥ آب/أغسطس، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، باباكار غاي، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات في البلد. وفي الجلسة نفسها، قدم أيضاً ممثل رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام تقييماً للحالة في البلد. وسلط الممثل الخاص الضوء على جوانب التحسن في الحالة الأمنية والسياسية للبلد. وأبلغ عن نجاح منتدى بانغي الذي عالج قضايا بالغة الأهمية من بينها المصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في فترة ما بعد التراع. وأشار أيضاً إلى الحالة الأمنية غير المستقرة والتحديات الأخرى المقبلة على صعيد إعادة الإعمار بعد انتهاء التراع، وحث المجلس والمجتمع الدولي على مواصلة العمل مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

وسلط الممثل الخاص الضوء على الحالة الإنسانية في البلد، وأشار على الأخص إلى أن أكثر من نصف السكان لا يزال في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ودعا إلى مزيد من الاستجابة للنداء الإنساني من أجل تخفيف معاناة المواطنين. وأعرب أيضاً عن التفاؤل حيال عزم السلطات الانتقالية على مكافحة الإفلات من العقاب. وأشار بصورة خاصة إلى إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة والتحديات اللوجستية والمالية التي تواجهها السلطات.

وتحدث أيضاً عن الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وشدد على أهمية الحفاظ على الطابع الشمولي عند

إجراء الانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق باللاجئين والمشردين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد على أهمية الوفاء بالمواعيد النهائية المدرجة في الجدول الزمني للانتخابات، بما يكفل إنهاء الفترة الانتقالية بحلول نهاية العام.

وخلال المشاورات، أثنى أعضاء المجلس على السلطات الانتقالية لما أبدته من التزام وشجعوها على مواصلة بذل الجهود. ولاحظوا أن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة، وأن التصدي للتحديات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى لا يتم إلا باتباع نهج وطني شامل وبمساعدة المجتمع الدولي. ودعوا أيضا الجهات المانحة إلى تمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من العمليات التي تسهم في المصالحة الوطنية وإنهاء الإفلات من العقاب.

وذكر أعضاء مجلس الأمن بأن تنظيم الانتخابات يحظى بأولوية مطلقة، وأن هذه الانتخابات يجب أن تكون شاملة. وكرروا التأكيد على وجوب التقيد بالمواعيد النهائية على نحو يكفل إنهاء المرحلة الانتقالية بحلول نهاية عام ٢٠١٥، بما يتيح التركيز بصورة أكبر على إعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشجع أعضاء المجلس السلطات الانتقالية على أن تكفل اتباع نهج شامل في تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى بانغي.

وفي بيان صحفي صادر في ٩ آب/أغسطس، أعرب أعضاء المجلس عن الأسف إزاء وفاة خمسة من حفظة السلام الروانديين في ظروف مأساوية، وإصابة ثمانية أفراد آخرين من العاملين في البعثة.

وفي ١٣ آب/أغسطس، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووصف هذه الظاهرة بالآفة العالمية، وبأنها تحدّ تواجهه قوات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وشدد على أهمية عدم التسامح المطلق مع قوات الأمم المتحدة وعلى عدم منحها الحصانة فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي. وشدد كذلك على أهمية إرسال إشارة قوية تجسد المساءلة والمسؤولية المؤسسية، وأعلن في هذا الصدد عن قبوله استقالة الممثل الخاص وفقا لطلبه. وشدد الأمين العام على أهمية أن تجري البلدان المساهمة بقوات تحقيقات وطنية على وجه السرعة لكفالة إنصاف الضحايا، وأن تبلغ الأمانة العامة بنتائج تلك التحقيقات. وأبلغ المجلس اعترامه تعيين بارفيه أونيانغا أنيانغا ممثلا خاصا له بالنيابة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشاطر أعضاء المجلس الأمين العام غضبه وسخطه إزاء الادعاءات بارتكاب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لهذا الشكل الخطير من أشكال سوء السلوك. ورحبوا

بالخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن لضمان التحقيق والمساءلة، لا سيما تعيينه فريقاً خارجياً رفيع المستوى للتحقيق. وأشاروا إلى الأهمية الرمزية لقوات الأمم المتحدة كملاد ومصدر للحماية، وإلى أن سوء سلوك حفنة من الأشخاص ينبغي ألا يقوض الجهود التي يبذلها آلاف آخرون من الأفراد وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ورحب أعضاء المجلس بسياسة عدم التسامح المطلق التي يتبناها الأمين العام، وأكدوا ضرورة تركيز المزيد من الجهود على تنفيذها. وأعرب الأعضاء مجدداً عن تأييدهم لبعثة الأمم المتحدة، وأثنوا على الممثل الخاص المنتهية ولايته لما بذله من جهود دؤوبة في سبيل دعم السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وصدر بيان صحفي في هذا الصدد في ١٨ آب/أغسطس.

غينيا - بيساو

في ١٠ آب/أغسطس، استمع المجلس، في إطار البند "مسائل أخرى"، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في غينيا - بيساو. وأبلغ الأمين العام المساعد عن تزايد حدة التوتر بين الرئيس ورئيس الوزراء، وأشار إلى أن عدم معالجة المنازعة السياسية الجارية قد يهدد الاستقرار في البلد ويعود القهقري بالتقدم المحرز منذ إعادة النظام الدستوري إلى نصابه.

وأثنى أعضاء مجلس الأمن على الطابع السلمي لسلوك مواطني غينيا - بيساو، بما في ذلك القوات المسلحة، على الرغم من حالة الجمود السياسي. وصدر بيان صحفي عقب الاجتماع، أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة في البلد.

ودعوا الأطراف إلى الدخول في حوار من أجل حل خلافاتهم على نحو يحقق السلم والاستقرار في غينيا - بيساو. وأشاروا إلى القرار ٢٢٠٣ (٢٠١٥) وشددوا على أهمية المصالحة الوطنية والحوار الشامل والحكم الرشيد واستمرار سيطرة المدنيين على مقاليد الحكومة، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق السلام الدائم في غينيا - بيساو. وشددوا أيضاً على أن توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية توافقية شاملة ووطنية وباحترام النظام الدستوري الذي يضع شعب غينيا - بيساو في المقام الأول.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً على أهمية مواصلة المجتمع الدولي تفاعله مع سلطات غينيا - بيساو. ورحبوا في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية،

والاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع الحوار بين القادة السياسيين في غينيا - بيساو. ورحبوا على نحو خاص بجهود رئيس السنغال ماكي سال، ورئيس غينيا ألفا كوندي، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمكتب المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ميغيل تروفادا.

وفي ١٤ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة أخرى قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إثر تدهور الحالة السياسية الناجم عن قيام رئيس غينيا - بيساو جوزيه ماريو فاز بإقالة رئيس الوزراء دومينغوس سيموز بيريرا والحكومة. وذكر الأمين العام المساعد أن الحوار لا يزال عنصرا بالغ الأهمية، وحث أعضاء المجلس على بذل المزيد من الجهود لإحلال السلام في البلد.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء التطورات السياسية في غينيا - بيساو ودعوا الأطراف إلى تسوية النزاعات السياسية الجارية بما يخدم السلام. ورحبوا بالعمل المتواصل الذي يقوم به الممثل الخاص، ورئيس السنغال، بوصفه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجهات المشاركة الأخرى، للبحث عن حل سلمي للخروج من الأزمة، وشددوا على ضرورة تضافر الجهود بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ودعا أعضاء المجلس القادة إلى السعي للحوار وتوخي التوافق في الآراء لحل الأزمة على نحو يخدم مصلحة شعب غينيا - بيساو. وشجعوا جميع الأطراف على التزام الهدوء ودعوا قوات الأمن والمجتمع المدني والزعماء السياسيين إلى مواصلة العمل بصورة سلمية وفقا للدستور وقواعد سيادة القانون. وشددوا على أهمية عدم تدخل قوات الأمن في الوضع السياسي في غينيا - بيساو. وأعربوا عن عزمهم على متابعة الحالة والاستجابة لها على النحو الملائم. وصدر بيان صحفي في اليوم نفسه.

وفي ٢٨ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص بشأن التطورات السياسية في البلد. وذكر الممثل الخاص أن الحالة في غينيا - بيساو ستبقى غير مستقرة إلى أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد. وأشار إلى أن انعدام الحوار بين الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية في البلد قد زاد من حدة التوتر السياسي وخلق وضعاً يتطور نحو الأسوأ. وأفاد بأن الرئيس أقال رئيس الوزراء وحكومته.

وأبلغ المجلس أيضا عن تعيين رئيس الوزراء الجديد باسيرو دجا. ونوه إلى التزام الجهاز العسكري بعدم التدخل في العملية السياسية. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، أنطونيو دي أغيار باتريوتا. وأثناء

الجلسة، أدلى ببيان أيضا كل من ممثل غينيا - بيساو وممثل السنغال بوصف بلده رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثل تيمور - ليشتي بوصفها رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وخلال المشاورات المغلقة، كرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء الحالة السياسية في البلد. ودعوا إلى استئناف الحوار، وحثوا الجهات الفاعلة الوطنية على إبداء التزامها بإيجاد تسوية سلمية للأزمة. وأكد أعضاء المجلس على أهمية إيجاد بيئة مواتية تتيح الاستفادة من مكاسب بناء السلام في البلد. وأشاروا إلى أنه قد يكون من الضروري إجراء تعديل للدستور بهدف تحديد تقاسم المسؤوليات بين كل من منصب الرئيس ومنصب رئيس الوزراء على نحو فعال. وشددوا على أهمية الجهود الوطنية الجماعية لكفالة تنفيذ خطة الأولويات الوطنية.

ليبريا

في ١٢ آب/أغسطس، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، دينا قعوار، عن تدارس اللجنة للنتائج والتوصيات الواردة في التقرير المستكمل لفريق الخبراء المقدم إلى اللجنة في نيسان/أبريل وتقريره النهائي (S/2015/558). وأفادت بأن احتواء فيروس إيبولا وما تبعه من تقليص لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا يلقيان بالمسؤولية الكاملة عن استتباب الأمن في البلد على عاتق السلطات الليبرية. وأشارت أيضا إلى إحراز قدر ضئيل من التقدم فيما يتعلق بسن قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر الذي يعد عنصرا رئيسيا من عناصر الإطار التشريعي الرامي إلى تنظيم الأسلحة والذخيرة في ليبريا ورصدها ومراقبتها.

وفيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة، أفادت رئيسة اللجنة بأن القوات المسلحة الليبرية بدأت بوسم أسلحتها تمشيا مع القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وأفادت أيضا بأن شبكات الميليشيات لا تزال قائمة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، وأن لديها القدرة والنية على تنفيذ هجمات مميتة، على الرغم من التطورات الجيوسياسية الواعدة جدا التي تشهدها المنطقة.

ورحب أعضاء المجلس بتنفيذ السلطات الليبرية للتوصيات، وبالتقدم المحرز على صعيد الحالة الأمنية في البلد. وحثوا الحكومة على أن تواصل التركيز على المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات اللازمة، لا سيما في قطاع الأمن. وشددوا على ما لتدابير بناء القدرات من أهمية لليبريا فيما يتعلق ببسط سيطرة الدولة وإدارة الحدود. وشجعوا السلطات الليبرية

على اعتماد قانون الأسلحة النارية والذخائر دون تأخير. وبالنظر إلى التقدم والاستقرار السائدين حاليا في ليبيا، اتفق أعضاء المجلس على ضرورة تعديل نظام الجزاءات، ودعوا إلى مواصلة التفاعل الدولي مع ليبيا.

ليبيا

في ١٩ آب/أغسطس، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه الهجمات الإرهابية التي وقعت في سرت، ليبيا. وأدان أعضاء المجلس جميع الهجمات ضد الليبيين التي تشنها مجموعة أعلنت ولاءها للدولة الإسلامية في العراق والشام. وشددوا على ضرورة محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الوحشية.

وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في ليبيا على العمل معا لمكافحة المجموعات الإرهابية عبر الوطنية التي تستغل ليبيا لخدمة مصالحها الخاصة، وذلك من خلال توفير الدعم العاجل والكامل لتنفيذ عملية سياسية شاملة عن طريق تشكيل حكومة وفاق وطني ترمي إلى التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي تواجه البلد.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيرناردينو ليون، بشأن الحالة في ليبيا. وشدد الممثل الخاص على أهمية أن يبدي القادة من جميع الأطراف التزامهم وأن يعملوا على نحو متضافر في المراحل النهائية من العملية السياسية الليبية. ونظرا لجسامة المهمة المقبلة، شجع الممثل الخاص المجتمع الدولي على العمل من أجل صوغ استراتيجية لدعم ليبيا. ولاحظ أن حجم المعاناة الإنسانية لا يزال كبيرا على الرغم من انخفاض التوتر العسكري. وأفاد أيضا بأن تنظيم الدولة الإسلامية قد صعد نشاطه وأن الحد من هذا النشاط بصورة فعالة يتطلب توحيد الصفوف وتماسكها.

وخلال المشاورات المغلقة، لاحظ أعضاء المجلس التقدم المحرز في العملية السياسية والمبادرات المحلية لوقف إطلاق النار في بعض أنحاء ليبيا. غير أنهم أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد. وأكدوا على أن التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد لن يتم إلا بتكوين حكومة شاملة تمثل جميع الأطياف. وأعرب أعضاء المجلس بصورة خاصة عن قلقهم من انتشار التطرف على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعملية السلام الجارية التي تهدف، في جملة أمور، إلى إنشاء حكومة وفاق وطني. ورحبوا في هذا الصدد بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق

السياسي في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بوصفه خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وحثوا الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على الاتفاق على توقيعها دون تأخير. وحثوا أيضا المجتمع الدولي على مواصلة دعم العملية السياسية في ليبيا من أجل تحقيق سلام دائم. وفي هذا الصدد، سلط أعضاء المجلس الضوء على أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وأكد أعضاء المجلس تأييدهم للممثل الخاص.

## مالي

في ١٩ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن الحالة في مالي. وأبلغ عن وقوع سلسلة من الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة التابعة لتجمعي التنسيق والمنبر في منطقة كيدال الواقعة في شمال مالي، مما يهدد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في البلد الذي أبرم في حزيران/يونيه. وأشار إلى أن الانتهاكات التي يتعرض لها الاتفاق قد تشكل عقبة أمام إحلال سلام طويل الأجل.

وأدان أعضاء المجلس بشدة الاشتباكات الأخيرة، ولاحظوا أن هذه الأعمال تهدد تنفيذ اتفاق السلام. وطالبوا بأن تبادر الجماعات المسلحة التابعة لتجمعي التنسيق والمنبر إلى وقف الأعمال العدائية فورا وأن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار بصورة تامة. وشجعوا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار والإبلاغ عنها وحثوا الطرفين، في هذا الصدد، على المشاركة الكاملة في آليات التنفيذ.

وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم الكامل للبعثة وللممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة منجي حمدي في تنفيذ الولايات المتوقعة بهما. وشدد بعض أعضاء المجلس على الحاجة إلى النظر في فرض جزاءات محددة ضد من ينتهك وقف إطلاق النار أو يهدد تنفيذ اتفاق السلام، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥).

## جنوب السودان

في ٢٥ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلين مارغريته لوي، عن طريق الفيديو من جوبا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، استيفن أوبراين، بشأن الحالة في جنوب السودان. وقدمت الممثلة الخاصة تقريرا

عن احتقان الحالة السياسية وتدهور الحالة الإنسانية في البلد. وأبلغت المجلس بأن من المرتقب أن يوقع رئيس جنوب السودان، سلفا كير، اتفاق السلام التصالحي الذي اقترحتة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وآليتها الموسعة. وأشارت إلى أن الاتفاق وقع جزئيا من جانب بعض قادة المعارضة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم حيال الحالة السياسية والأمنية المتدهورة في البلد. وأدانوا استمرار القتال بين الأطراف، وشددوا على الحاجة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة ووضع حد للحالة الإنسانية المريعة في جنوب السودان. وأعربوا أيضا عن تفاؤلهم بأن يفني الرئيس بالتزامه بتوقيع اتفاق السلام الذي وضعتة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وآليتها الموسعة بدون تحفظ. وشدد أعضاء المجلس على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة مواصلة الاهتمام بالحالة في البلد. وأعربوا، في هذا الصدد، عن استعدادهم لاتخاذ إجراءات فورية إذا لم يوقع الرئيس على الاتفاق وفق ما وعد به.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، كريستيان باروس ميليت الذي عرض تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) (S/2015/656). ويسجل التقرير وجود نمط من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، وانتشار أعمال النهب وشن الهجمات ضد المدنيين. وأشار إلى توصية الفريق بفرض جزاءات على الأفراد الذين ساعدوا على قيام الحرب واستفادوا من النزاع. وأوصى الفريق أيضا بفرض جزاءات على المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي تقع تحت طائلة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن هذا الموضوع.

وفي ٢٨ آب/أغسطس، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/16) رحب فيه بتوقيع رئيس جنوب السودان على الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ورحب أيضا بتوقيع ريك مشار تسيي، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجناح المعارض، وباقان أموم أو كيج، ممثل المحتجزين السابقين، على الاتفاق في ١٧ آب/أغسطس. وأعرب المجلس عن القلق من أن يعتمد أي طرف إلى الإدلاء بأي بيان يوحي بعدم الالتزام بتنفيذ الاتفاق كما ورد حصرا في مرفق الوثيقة S/2015/654. ودعا المجلس أيضا الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق بالكامل، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

## السودان

في ٢٦ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، رافائيل داريو راميريس، بالاستناد إلى التقرير المرحلي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وأبلغ المجلس عن اجتماع اللجنة بممثلي إثيوبيا وإريتريا والسودان وليبيا ومصر. وقال إن إشراك جيران السودان يشكل عنصراً حاسماً يساعد اللجنة في أداء ولايتها على نحو فعال، وأعرب عن تقديره لما أبدته البلدان المعنية من استعداد للتعاون مع اللجنة في تنفيذ نظام الجزاءات.

وأبلغ الرئيس أيضاً عن انخفاض عدد العمليات العسكرية والهجمات البرية التي تقوم بها القوات الحكومية وجماعات المتمردين والمجموعات المسلحة التي لم توقع الاتفاق. وأشار إلى تراجع أعمال العنف القبلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعزا ذلك إلى جملة أمور منها تكثيف الهجوم العسكري الذي تشنه حكومة السودان. وأبلغ أيضاً عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة واستخدام القوات الجوية السودانية للذخائر المرتجلة الملقاة من الجو والانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني بطرائق شتى منها تجنيد الفتيان.

وأبلغ الرئيس المجلس بأن الفريق يجري تحقيقات لتحديد ما إذا كان تعدين الذهب بالوسائل الحرفية يستخدم كمصدر لتمويل النزاع في دارفور.

وأكد أعضاء المجلس على أهمية التعاون بين السودان وجيرانه، ورحبوا، في هذا الصدد، باجتماع رئيس اللجنة مع ممثلي البلدان المجاورة. ورحبوا كذلك بتحسين علاقات التعاون بين الفريق وحكومة السودان. بيد أنهم أعربوا عن القلق إزاء تدفق الأسلحة والذخيرة إلى دارفور. ولاحظ أعضاء المجلس الظروف البالغة الصعوبة التي تعمل فيها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأعربوا أيضاً عن القلق إزاء الحالة الإنسانية، بما في ذلك تشريد المدنيين وتجنيد الأطفال.

## أوروبا

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٢١ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فريد ظريف. ودعا الممثل الخاص إلى التفاؤل على نحو حذر رغم التقدم الكبير المحرز في التغلب على تركة العداء والنزاع، وحث

المسؤولين في بريشتينا وبلغراد على الاستفادة من هذا الزخم للتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض.

ونوه كذلك إلى أنه من المقرر أن يجتمع القادة من الطرفين في بروكسل في ٢٥ آب/أغسطس، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، لمعالجة المسائل المعلقة. وأشار إلى أن التعديل الدستوري اللازم لإنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو والقوانين الناظمة لها قد أقرت في ٣ آب/أغسطس.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه الطرفان، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب؛ وأعرب بعضهم عن القلق إزاء الجدل الحاد الذي دار أثناء المناقشة بين النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في صربيا إيفيكا داتشيك، وهاشم تاسي من كوسوفو. وقالوا إن من المهم أن تواصل بلغراد وبريشتينا تهيئة مناخ من الثقة والوثام. وأشاروا إلى أن المصالحة الحقيقية تظل عنصرا حاسما لتعزيز التماسك وإرساء أسس السلام والتقدم. وشجعوا الأطراف أيضا على مواصلة الحوار التقني والرفيع المستوى لمعالجة المسائل المعلقة في الاتفاق الأول. وكرر بعض أعضاء المجلس التأكيد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال الأساس القانوني الدولي الساري لتسوية الوضع في كوسوفو.

آسيا

ميانمار

في ٢٨ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار، فيجاي نامبيار. وحضر الجلسة أيضا الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان. وركز المستشار الخاص في إحاطته الإعلامية على العمليات الإنسانية في أعقاب الإعصار "كومين" وعلى التحضيرات للانتخابات العامة، وعلى عملية السلام بين الحكومة والجماعات العرقية المسلحة والتقدم المحرز على صعيد الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار. وقدم أيضا تقريرا عن الحالة في ولاية راخين، كما قدم تقريرا مستكملا عن إنشاء مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ميانمار.

وأكد أعضاء المجلس على أهمية توقيع الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار وتنفيذه. وقالوا إنهم يتطلعون إلى إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في المناطق التي اجتاحتها الفيضانات في ميانمار، ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين.

## الشرق الأوسط

### أفغانستان

في ٩ آب/أغسطس، أصدر المجلس بياناً صحفياً أذان فيه الهجمات الإرهابية في كابل. وأكد من جديد أن أعمال العنف أو الأعمال الإرهابية لن تعود القهقري بمسيرة السلام والديمقراطية والاستقرار في أفغانستان التي يقودها الأفغان.

### لبنان

في ١٤ آب/أغسطس، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، عن الأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأشار إلى الهدوء السائد في منطقة الخط الأزرق، وأكد أهمية وضع قوة الأمم المتحدة علامات ظاهرة للعيان على طول الخط الأزرق كأحد تدابير بناء الثقة بين الطرفين دعماً لوقف إطلاق النار على نحو دائم. وأبلغ المجلس أيضاً بالحوار الاستراتيجي المستمر الذي تجريه البعثة بشأن العمليات البرية والبحرية، وكذلك فرقة العمل البحرية التابعة لها. ونوه أيضاً إلى طلب الأمين العام تجديد ولاية القوة بما يتيح مواصلة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم من الدول الأعضاء إلى الجيش اللبناني عبر قنوات شتى، من بينها مجموعة الدعم الدولية للبنان.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء هشاشة الاستقرار في لبنان، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية إذا لم تتم إدارته بشكل صحيح. وأكدوا على ضرورة إحراز تقدم في ملء منصب رئيس الجمهورية الشاغرة، بما يتيح معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد.

### الجمهورية العربية السورية

في ٧ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي يدين أي استخدام لأي مواد كيميائية سامة، مثل الكلور، كسلاح في الجمهورية العربية السورية. ويهدف هذا القرار إلى البدء في عملية تحديد المسؤولين عن أي استخدام للمواد الكيميائية كأسلحة، بما في ذلك الكلور، وتحديد الجهات المسؤولة في هذا الصدد. ويطلب المجلس في قراره إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، توصيات تشمل عناصر الاختصاصات المتعلقة بإنشاء وتشغيل آلية تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وفي ١٢ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة عن الجمهورية العربية السورية (الأسلحة الكيميائية) قدمها وكيل الأمين العام والممثل السامي بالنيابة عن شؤون نزع السلاح، كيم وون - سو. وأفاد بحدوث تقدم كبير في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والذي تمثل في تدمير خمسة أنفاق. وأعرب عن تفاؤله بأن يتم تدمير ما تبقى من المرافق بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق بعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أبلغ الممثل السامي بالنيابة المجلس بإيفاد فريقين أحدهما إلى دمشق للتحقيق في ادعاءات الحكومة السورية والآخر إلى بلد مجاور للتحقيق في ادعاءات المعارضة.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الكبير المحرز في تدمير ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ورحبوا أيضا بالحوار الجاري بين الخبراء التقنيين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية بشأن المسائل المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية وتعديلاته اللاحقة.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء التطور المثير للانزعاج المتعلق باستخدام المواد الكيميائية السامة كسلاح في النزاع السوري. ودعا بعض الأعضاء إلى اتخاذ احتياطات للحيلولة دون حصول جهات من غير الدول على الأسلحة الكيميائية. وأدانوا استخدام المواد السامة في النزاع السوري، مما يعد انتهاكا للقانون الدولي. ودعوا إلى محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة.

وقال أعضاء المجلس إنهم يتطلعون إلى توصيات الأمين العام بشأن إنشاء آلية التحقيق المشتركة على النحو المتوخى في القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥). وأكدوا على ضرورة تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي ١٧ آب/أغسطس، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/15) أعرب فيه عن أشد القلق لوقوع أجزاء من الجمهورية العربية السورية تحت سيطرة جماعات إرهابية، مثل تنظيم الدولة وجبهة النصرة، وأدان الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الهجمات على المدنيين، التي يرتكبها التنظيمان والكيانات الأخرى. وأكد المجلس من جديد أن ما من حل دائم للأزمة في الجمهورية العربية السورية إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية، وطالب، في هذا الصدد، جميع الأطراف أن تعمل على وجه الاستعجال لكفالة التنفيذ الشامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وعقب اعتماد البيان الرئاسي، أدلى ممثل أحد أعضاء المجلس ببيان قال فيه إن وفده لا يؤيد الفقرتين ٨ و ١٠ من البيان لأنه يرى فيهما انتهاكا لسيادة الشعب السوري وحقه في تقرير مصيره، من خلال الترويج لعملية

انتقال سياسي تتضمن تكوين حكومة انتقالية دون موافقته، مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأبلغ فيها أعضاء المجلس بالتصاعد المتواصل لأعمال العنف خلال الشهر الماضي في جميع أنحاء البلد. وأشار إلى أن جميع الأطراف شنت هجمات عشوائية وموجهة أسفرت عن خسائر في الأرواح وعن تدمير الهياكل الأساسية.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في الجمهورية العربية السورية حيث لا يزال النزاع يوقع خسائر فادحة في صفوف المدنيين الأبرياء. وأدانوا استمرار القتال على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد، ولا سيما استخدام الأطراف للأسلحة الثقيلة في المناطق الأهلة بالسكان. وأعادوا التأكيد على أن الهجمات على المدنيين تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وحثوا أطراف النزاع على اتخاذ تدابير تكفل حماية المدنيين في جميع الأوقات. وأعربوا مجدداً عن تأييدهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، استافان دي ميستورا، لتيسير المفاوضات التي قد تؤدي إلى تسوية سياسية على أساس بيان جنيف.

اليمن

في ١٢ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص لليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، عن طريق التداول بالفيديو. وأبلغ المبعوث الخاص المجلس بأن النزاع الجاري لا يزيد من سوء الحالة الأمنية المتردية أصلاً فحسب، بل يعقد أيضاً الجهود المبذولة لاجتراح حل سياسي. وأشار إلى أنه بتحرير عدن من قبضة الحوثيين، أصبح من اللازم الاستفادة من الحالة العسكرية السائدة لإعادة إطلاق الحوار السياسي بين الأطراف اليمنية.

وحث أعضاء المجلس الأطراف على العمل لتسوية خلافاتها من خلال الحوار، لأن الحل العسكري للنزاع ليس حلاً مستداماً. وشددوا على أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل سياسي. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة توفير السبل للحصول على السلع الإنسانية والإمدادات. وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وشجعوا جميع الأطراف على التعاون معه في مسعاه للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وفي ١٩ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس أن السكان المدنيين في اليمن يتحملون وطأة الصراع، ونوه بوجه خاص

إلى أن أربعة من أصل خمسة يمينيين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وأن هناك حالياً ما يقرب من ١,٥ مليون من المشردين داخلياً. وأشار وكيل الأمين العام إلى ضرورة إبقاء المطارات والموانئ البحرية مفتوحة واستخدامها للواردات التجارية والإمدادات الإنسانية دون قيود.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار القصف العشوائي والغارات الجوية التي دمرت الهياكل الأساسية المدنية الرئيسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومحطات معالجة المياه.

ولاحظ أعضاء المجلس أن التغيرات المتسارعة فيما يتعلق بسيطرة الحوثيين والتحالف على الأراضي قد أدت إلى حدوث فراغ في السلطة نجم عنه تردي الوضع الأمني العام وتفاقم الأزمة الإنسانية في البلد. وحثوا الأطراف المتحاربة على تهيئة بيئة مواتية تتيح إيصال مواد وإمدادات الإغاثة إلى من يحتاجها. ورأوا في تهيئة تلك البيئة خطوة أساسية أولى نحو التخفيف من سوء الحالة الإنسانية. وناشد أعضاء المجلس الجهات المانحة أن تفي بتعهداتها على وجه السرعة لكي يتسنى جمع المبلغ المقرر، وقدره ١,٦ بليون دولار، لتمويل العمليات التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية العاملة في البلد.

ورأى أعضاء المجلس أن من اللازم أن تتعاون الأطراف مع المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي للتراخ. وأثنوا على الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في اليمن لما تضطلع به من عمل دؤوب في ظل ظروف صعبة.

وفي ١٩ آب/أغسطس، أصدر المجلس أيضاً بياناً صحفياً أدان فيه استيلاء الحوثيين على سفارة الإمارات العربية المتحدة في اليمن في ١٧ آب/أغسطس، وطالبهم بالانسحاب الفوري من مقر السفارة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٩ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن شهر تموز/يوليه شهد ارتكاب جرائم حقد من جانب عناصر متطرفة، وأعمال عنف انتقامية، وأعمالاً استفزازية في الأماكن المقدسة في مدينة القدس، كما شهد زيادة مثيرة للقلق في عدد الصواريخ المطلقة من غزة باتجاه إسرائيل. وناشد القادة السياسيين والعسكريين وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين من جميع الأطراف أن يعملوا معاً لتخفيف حدة التوتر ونبذ العنف ومنع المتطرفين من تصعيد الحالة والتحكم في البرنامج السياسي.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق لعدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، وأكدوا أن الوضع الراهن لن يتيح حل هذه الأزمة العنيفة بشكل دائم. ونددوا بتصاعد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وشددوا على أن هذا الأمر يشكل تهديدا إضافيا للمساعي الرامية إلى إيجاد حل سياسي للتراع الذي طال أمده.

وأكد أعضاء المجلس من جديد أن وضع حل الدولتين موضع التنفيذ هو السبيل الوحيد إلى إنهاء العنف بصورة دائمة. وأعربوا عن قلقهم إزاء بطء وتيرة إعادة الإعمار في غزة بسبب عدم كفاية التمويل، وشجعوا الجهات المانحة على الوفاء بالوعود التي قطعتها في مؤتمر القاهرة الدولي بشأن فلسطين: إعادة إعمار غزة، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وفي ٢٥ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، عن الزيارة التي قامت بها إلى منطقة الشرق الأوسط. وأبلغت الممثلة الخاصة أعضاء المجلس بأن هناك أدلة دامغة على الزواج القسري والاسترقاق والاعتصاب الجماعي للنساء والفتيات في خضم النزاعات الدائرة في الجمهورية العربية السورية والعراق. وأعربت عن القلق إزاء الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك ما اقترفه بحق نساء الإيزيديين الأسيرات. وأشارت أيضا إلى أن عناصر من القوات العربية السورية ضالعة أيضا في أعمال العنف الجنسي.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق حيال استخدام العنف الجنسي، وخاصة الاسترقاق الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالزواج القسري أو الناتج عنه، وأدانوا استخدامه بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك كوسيلة من وسائل الحرب، في الجمهورية العربية السورية والعراق. وأكدوا أن هذه الأعمال هي أعمال بغیضة وحثوا الأطراف في التراع المسلح على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لحماية المدنيين من العنف الجنسي.

وأشار أعضاء المجلس إلى أن الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة المرتكبة خلال النزاعات المسلحة هي جرائم حرب، وتشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف. وحثوا المجتمع الدولي على مواصلة الوقوف صفا واحدا لتحقيق الهدف المتمثل في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. وأعربوا عن الحاجة إلى إنهاء النزاعات في المنطقة بهدف التقليل من فرص ارتكاب أعمال العنف الجنسي.

وأكد أعضاء المجلس على ضرورة أن تأخذ جميع الأطراف المعنية في المنطقة في اعتبارها أهمية تمكين المرأة وحماية النساء والفتيات من خطر التعرض للعنف الجنسي عند تنفيذها للأنشطة الرامية إلى مكافحة الإرهاب وبناء السلام وتسوية التراع. وأقروا بما تبذله

البلدان المجاورة من جهود لحماية اللاجئين، بما في ذلك من العنف الجنسي، ودعوا المجتمع الدولي إلى المساهمة في النداءات الإنسانية التي أطلقتها الأمم المتحدة من أجل الجمهورية العربية السورية والعراق. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أصدر المجلس بياناً صحفياً بشأن العنف الجنسي في النزاع في الشرق الأوسط.

#### عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٦ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، رومان أويارزون ماركيسي، استناداً إلى تقرير التسعين يوماً المقدم وفقاً للفقرة ١٢ (ز) من القرار ١٧١٨ (٢٠١٦). وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن التقرير.

#### المسائل المواضيعية

##### مناقشة مفتوحة بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي

في ١٨ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام عن التحديات المعاصرة التي تواجهها المنظمات الإقليمية في إطار جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. وقدم الأمين العام موجزاً للتوصيات الصادرة عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) ودعا إلى تعزيز الشراكة العالمية - الإقليمية على نحو يكفل للمجلس الاستفادة من شبكة من الجهات الفاعلة الأكثر متانة واقتداراً. ودعا في هذا الصدد إلى تعزيز التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بغية تعزيز القدرة الجماعية على إدارة عمليات السلام في أفريقيا والتخطيط لها وتنفيذها.

وشدد الأمين العام أيضاً على أهمية تحسين التنبؤ بالتمويل المقدم للمنظمات الإقليمية، لكي تتمكن من القيام بدور أكثر فعالية في صون السلام والأمن الدوليين. وسلط الضوء، في هذا الصدد، على الأشكال الأخرى من الدعم، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية وتيسير الحصول على الخبرات والنظم والمواد والخدمات.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وأهمية مشاركة المجتمع المدني في الجهود المبذولة في هذا الصدد. وأشاروا إلى أن الطابع الدينامي والمتغير للتحديات الأمنية المعاصرة المتمثلة في الإرهاب والكوارث الطبيعية والأوبئة يتطلب المزيد من التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأكدوا أهمية مواصلة التركيز

على بناء الأطر الإقليمية لإدارة النزاعات كعنصر مكمل لما يبذله المجلس من جهود للاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة المتمثلة في صون السلم والأمن العالميين.

### السلم والأمن في أفريقيا: فيروس إيبولا

في ١٣ آب/أغسطس، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطات قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام المعني بفيروس إيبولا، ديفيد نابارو، والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، مارغريت شان، عن طريق التداول بالفيديو، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، السيد تيتي أنطونيو، وممثل رئيس لجنة بناء السلم، أولوف سكوغ، والدكتور موسوكا فلاه، بشأن التهديد الذي يشكله فيروس إيبولا للسلم والأمن في أفريقيا. ونوهت المديرة العامة بالتقدم الكبير الذي أحرز حتى ذلك الوقت، وسلطت الضوء على تحسن قدرة الدول المتضررة من الوباء على التصدي له. لكن حذرت من الإحساس بالطمأنينة، فيكفي عدم اكتشاف حالة واحدة في أحد المرافق الصحية، أو إفلات أحد المصابين ممن كانوا على اتصال بمريض من نظام الرصد، أو دفن أحد ضحايا الفيروس على نحو غير آمن ليعود الوباء إلى الانتشار. وذكرت أن النجاح في مكافحة فيروس إيبولا يتوقف على بلوغ مستوى الصفر في عدد الإصابات بالفيروس والحفاظ على ذلك المستوى. وأشارت، إلى جانب مقدمي الإحاطات الآخرين، إلى أن الافتقار إلى القدرات والهياكل الأساسية في مجال الصحة العامة كان نقطة الضعف الكبرى في مواجهة فيروس إيبولا.

وأشار المبعوث الخاص إلى أن تنفيذ تدابير التصدي من جانب الأمم المتحدة كان ناجحاً. لكنه ذكر أن هذه التدابير لم تعط الأولوية للمسؤولية المجتمعية التي أثبتت قيمتها في نجاح مكافحة فيروس إيبولا. ودعا إلى التضامن على الصعيد التقني والتشغيلي والمالي مع المقاطعات المتضررة. ووافق الدكتور فلاه الرأي بصورة عامة، مشيراً إلى أن إيجاد الثقة وتمكين المجتمعات المحلية لا يزالان عنصرتين ضروريين.

وأشار المراقب عن الاتحاد الأفريقي إلى أن قدرة الاتحاد الأفريقي على التعبئة ونفذه السياسي أسفرا عن جمع الخبرات التقنية من ١٨ دولة عضواً ومن المنظمات غير الحكومية وأفريقي الشتات وجهات أخرى للتصدي للأزمة. ونوه إلى أن رسم استراتيجية للدعم تقترن بنشر سريع للموارد البشرية كان عاملاً حاسماً في جهود التصدي على مستوى القارة.

وشاطر أعضاء المجلس مقدمي الإحاطات قلقهم فيما يتعلق بضرورة التيقظ والعمل بدأب للوصول بانتقال فيروس إيبولا إلى مستوى الصفر. ولاحظوا استمرار تقديم الدعم للدول المتضررة. وأقروا بأن الغرض من المؤتمر الدولي بشأن التعافي من وباء إيبولا كان هو

تعزيز مرافق الصحة العامة بغية تحسين استجابتها للطوارئ الصحية في المستقبل. ولاحظوا بارتياح التضامن على الصعيدين الدولي والإقليمي في التصدي للوباء. ولاحظوا أيضا أن فيروس إيبولا كشف عن ضعف المؤسسات الصحية في الدول المتضررة، وأكدوا أهمية اليقظة لمنع انتشار الأوبئة والجوائح والتصدي لها في المستقبل.

صون السلام والأمن الدوليين: إصلاح قطاع الأمن

في ٢٠ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ديمتري تيتوف، والأمينة العامة المساعدة والمديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة إيزومي ناكاميتسو، والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا.

وذكر الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية أن العسكريين وأفراد الشرطة المهنيين المدربين والموجهين نحو خدمة الجمهور هم وسيلة الدفاع المثلى في مواجهة العنف والقتل التي تهدد الأرواح وسبل كسب العيش. وأشار إلى أهمية دعم الجهود التي تديرها الجهات الوطنية وتهدف إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني. وأشار أيضا إلى أن إدارة الأمن تزداد فعالية عندما تُربط بإصلاحات أعم وعندما تركز على قطاعات العدالة والسجون والشرطة وإدارة الحدود.

ولاحظ أيضا أن مساهمة عمليات حفظ السلام في إصلاح قطاع الأمن يجب أن تركز على حالات ما بعد النزاع، ولكن الغرض منها وقائي في ظروف معينة، ويجب أن تندرج في وقت مبكر ضمن إطار جميع العمليات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أوصى بأن يقوم المجلس بتيسير الاتفاقات المتعلقة بتلك المساهمات، ويمكن للمجلس أيضا أن يشجع إدارة عمليات حفظ السلام على تبادل المعلومات بشأن الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال الحيوي.

وسلطت الممثلة الخاصة الضوء على الصلة الوثيقة بين الجرائم الجنسية وسوء عمل قطاعات الأمن، وعدم اكتمال إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وفيما يتعلق بتعزيز المسؤولية الوطنية عن معالجة هذه المشاكل، أشارت بالتركيز على الحصول على التزامات على أرفع المستويات السياسية. وأشارت إلى أهمية الارتقاء بتمثيل المرأة في المؤسسات الأمنية على جميع المستويات للمساعدة في تكوين قوات تكن الاحترام للنساء والأطفال وتقوم بحمايتهم في أوقات الحرب والسلام على السواء.

ولاحظت الأمانة العامة المساعدة والمديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إصلاح قطاع الأمن يتطلب بذل جهود متضافرة طوال دورة حياة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما يتطلب دعماً مستمراً وطويل الأجل. وأشارت إلى أهمية تحقيق التوازن الصحيح بين الخبرة التقنية والتوجيه من جهة، والمواكبة السياسية من جهة أخرى.

وأكد أعضاء المجلس على ما لإصلاح قطاع الأمن من أهمية حيوية في منع انتكاس البلدان الخارجة من النزاعات. وأشاروا إلى أهمية المسؤولية والالتزام الوطنيين في تحديد الأولويات عند تنفيذ إصلاح القطاع الأمني. وأقروا بضرورة أن يؤخذ الطابع الخاص بكل حالة في الحسبان وبضرورة تكوين شراكات متكاملة مع المنظمات الإقليمية. وأكدوا أن المشاورات مع أصحاب المصلحة السياسيين تعد عنصراً حاسماً للنجاح في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

في ٣١ آب/أغسطس، عقد المجلس جلسة عامة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) (الجلسة النهائية).

وسلط أعضاء المجلس الضوء على المجالات التي نجح فيها المجلس في معالجة المسائل المدرجة في جدول أعماله، كما قدموا توصيات بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس.